نموذج محاســـبي مقترح لقياس أثر مقررات لجنـــة بازل III على الأداء المصرفي في ضوء الدور المعدل لخصائص البنك دراسة تطبيقية

أ.محيي الدّين الهادي المعاوى أبو خريص* ـ جامعة صبراتة.

moohaamaawi@gmail.com

تاريخ الاستلام 1/ 4/ 2025 تاريخ القبول 21/ 7 /2025م

A proposed accounting model to measure the impact of Basel III decisions on financial performance in light of the moderating role of bank characteristics An applied study

*Mohieddin Al-Hadi Al-Maawi

Abstract

Purpose: the first purpose of the study is to analyze the impact of Basel III requirements-capital adequacy ratio and leverage-on financial performance. The second purpose is to analyze the moderating role of bank characteristics-bank size and age-on the relationship between Basel III requirements and financial performance.

Design/methodology/approach: to achieve the purpose of the study, the researcher conducted an applied study on a sample of banks operating in Egypt during the period from 2018 to 2024. Manual content analysis was used to analyze the banks' financial reports, and multiple regression was used to test the study hypotheses using the statistical analysis program (SPSS) version 26 .

Findings: the study found a positive and significant effect of both capital adequacy ratio and leverage on the bank's financial performance. The study also found a positive and significant effect of the moderating variable, bank size, on the relationship between Basel requirements and financial performance. Meanwhile, the moderating variable, bank age, had a positive and insignificant effect on the relationship between Basel requirements and financial performance.

Practical implications: the paper finding recommends that banks' management and other policy makers should consider the effect of bank size while devising financial soundness policies to ensure optimal level of banks' financial soundness aimed at improving banks' financial performance.

Originality/value : This study represents a significant development in the field of banking governance, as it is the first study of its kind - in light of the researcher's knowledge - that addressed the impact of the Basel III Committee's decisions - capital adequacy ratio and financial leverage - on financial performance in light of the moderating role of bank characteristics.
Keywords: Basel III decisions, Financial performance, Bank characteristics.

الملخّـــــــــص:

أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الأول للدراسة في تحليل أثر مقررات لجنة بازل III – نسبة كفاية رأس المال والرافعة المالية – على الأداء المالي. ثانياً، تحليل أثر الدور المعدل لخصائص البنك – حجم وعمر البنك - على العلاقة بين مقررات لجنة بازل III والأداء المالي.

منهجية الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة، قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على عينة من البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 2018 وحتى 2024، وتم استخدام تحليل المحتوى اليدوي لتحليل التقارير المالية للبنوك، وتم استخدام الانحدار المتعدد لاختبار فروض الدراسة باستخدام برنامج الحزم الاحصائية (SPSS) الإصدار السادس والعشرين.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكلاً من نسبة كفاية رأس المال والرافعة المالية على الأداء المالي للبنك. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للمتغير المعدل حجم البنك على العلاقة بين مقررات بازل والاداء المالي. بينما يوجد تأثير إيجابي وغير معنوي للمتغير المعدل عمر البنك على العلاقة بين مقررات بازل والاداء المالي.

الآثار العملية: توصي نتائج البحث بأن تأخذ إدارات البنوك وصانعو السياسات الآخرون في الاعتبار تأثير حجم البنك عند وضع سياسات السلامة المالية، وذلك لضمان المستوى الأمثل للسلامة المالية للبنوك، بهدف تحسين أدائها المالي.

الأصالة/القيمة: تمثل هذه الدراسة تطوراً هاماً في مجال الحوكمة المصرفية حيث تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها – في ضوء علم الباحث – التي تناولت أثر مقررات لجنة بازل III – نسبة كفاية رأس المال والرافعة المالية – على الأداء المالي في ضوء الدور المعدل لخصائص البنك.

الكلمات المفتاحيـــــة: مقررات لجنة بازل III، الأداء المالي، خصائص البنك.

القســـــــم الأول ـ الإطار العام للدراسة

1/1 مقدمة الدراسة:

يعد النظام المالي الفعّال شـــرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي، ويشكّل العمود الفقري للتنمية الاقتصادية. تعتمد كمية الأموال المتاحة في السوق على مهارة البنوك في تحويل الأموال الفائضة إلى استثمارات، أي كفاءتها. تُعد قوة النظام المصرفي أمراً بالغ الأهمية لحماية مصالح المستثمرين والأفراد والسوق المالية. ونظراً لأن غياب الرقابة المالية يؤدي في النهاية إلى انتشار المخاطر النظامية، فإن التنظيم والإشراف المصرفي القويين يخلقان بيئة مصرفية مستقرة وآمنة تهدف إلى منع التأثير السلبي الذي يمكن أن يحدثه فشل البنك على الاقتصاد بأكمله. ومع ذلك، يظل تأثير الإطار التنظيمي المصرفي موضوعاً بحثياً مثيراً للتفكير، حيث إن تحسيناته وتغييراته لها آثار كبيرة على أداء البنوك (Bouheni et al., 2014).

أدّت الأزمة المالية العالمية 2008-2009 إلى تغييرات مفاجئة في جودة الأصول وقيمتها، مما أدّى إلى نقص رأس مال البنوك وعدم الاستقرار المالي نتيجة التعرض المفرط للمخاطر. كما أظهرت أيضاً قضايا جوهرية مرتبطة برأس مال أسهم البنوك من زاوية بقاء البنوك. ونتيجة لذلك، هناك دعوات لزيادة رأس مال البنوك كأداة لمنع الأزمات المستقبلية. والمنطق الأساسي هو أنه كلما ارتفع مستوى رأس المال، زاد أمان البنوك، وخاصة خلال الأزمة المالية. وفي هذا السياق، أطلقت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من التدابير المتفق عليها دوليًا (بازل 3) والتي تتطلب من البنوك تعزيز التنظيم والإشراف وإدارة المخاطر، ومن أهم هذه المعايير: نسبة كفاية رأس المال والرافعة المالية ووضع معيار عالمي للسيولة يتمثل في نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر (Le et al., 2023).

أدت المبادئ التوجيهية المصرفية المتغيرة إلى زيادة كبيرة في البحوث المصرفية النظرية والتطبيقية على مستوى العالم. وبشكل أكثر تحديداً، دفعت قواعد رأس المال المستندة إلى إطار بازل المناقشات بين الأكاديميين وصانعي السياسات وغيرهم فيما يتعلق بالعلاقة بين هذه اللوائح والاستقرار المالي للبنوك (Ozili, 2015).

2/1 مشكلة الدراسة:

تهدف اتفاقيات بازل، وخاصةً بازل III، إلى تعزيز النظام المالي العالمي من خلال تحسين كفاية رأس مال البنوك ومتطلبات السيولة. وبينما يهدف هذا إلى تعزيز الاستقرار، فإن تأثير هذه اللوائح على أداء البنوك لا يزال موضع نقاش وبحث مستمرين. تعتمد التنمية الاقتصادية لأي دولة على قوة نظامها المالي. ويعد القطاع المصرفي أحد المكونات الأساسية للنظام المالي في جميع دول العالم. ولذلك، لا بد من فهم ودراسة العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء البنك.

وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر الدور المعدل لخصائص البنك – حجم وعمر البنك - على العلاقة بين مقررات لجنة بازل III والأداء المالي ؟

4/1 فروض الدراســــــة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

1-يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لنسبة كفاية رأس المال على الأداء المالي.

2-يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لنسبة الرافعة المالية على الأداء المالي.

3-يوجد تأثير معنوي لحجم البنك على العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال والأداء المالي.

4-يوجد تأثير معنوي لحجم البنك على العلاقة بين نسبة الرافعة المالية والأداء المالي.

5-يوجد تأثير معنوي لعمر البنك على العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال والأداء المالي.

6-يوجد تأثير معنوي لعمر البنك على العلاقة بين نسبة الرافعة المالية والأداء المالي.

5/1 متغيرات الدراسة

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية:

-المتغيرات المستقلة: نسبة كفاية رأس المال، نسبة الرافعة المالية.

-المتغير التابع: الأداء المالي.

-المتغيرات المعدلة: حجم البنك، عمر البنك.

6/1 أهمية الدراسة:

1/6/1 الأهمية العلمية:

تنبع أهمية الدراسة من الناحية الأكاديمية من أهمية موضوع الدراسة في الفكر المحاسبي المعاصر حيث اكتسبت الموضوعات المتعلقة بمقررات بازل اهتماماً متزايداً في الفترة الأخيرة من جانب الحكومات والهيئات التنظيمية والبنوك بسبب الآثار الإيجابية التي يمكن أن تحققها في تحسين الاستقرار المالي للبنوك.

2/6/1 الأهمية العملية:

تنبع أهمية الدراسة من الناحية العملية من كونها تقدم دليلاً عملياً من بيئة الدراسة عن أثر مقررات بازل على الأداء المالي في ضوء الدور المعدل لخصائص البنك. علاوة على ذلك، ستوفر نتائج الدراسة معلومات لأصحاب المصالح خاصةً الهيئات التنظيمية في تعزيز الإشراف والرقابة على البنوك.

7/1 نطاق وحدود الدراسة:

أولاً ـ بيئة التطبيـــق: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية، وتم اختيار البنوك لأن مقررات بازل خاصة بتنظيم ورقابة البنوك.

ثانياً: **الحدود العلمية**: ستقتصر الدراسة على مقررات لجنة بازل III وهي نسبة كفاية رأس المال والرافعة المالية.

ثالثاً: **فترة التطبيق**: خلال الفترة من 2018 وحتى 2024، حيث أنه بالنسبة لمتغير الرافعة المالية فقد أصدر البنك المركزي المصري في عام 2015 التعليمات الرقابية للرافعة المالية وتم اعتبارها نسبة رقابية ملزمة اعتباراً من عام 2018م.

8/1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الباحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي على النحو التالي:

المنهج الاستنباطي: وفيه ينتقل الباحث من العام إلى الخاص، بهدف استنباط المقترحات والنتائج اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة، واستنتاج فروض قابلة للاختبار في ضوء مشكلة الدراسة، ويتم الاطلاع على المراجع والدوريات العلمية المتخصصة ذات العلاقة بموضوع الدراسة بهدف تكوين الإطار النظري للدراسة.

المنهج الاستقرائي: وتتجه فيه الدراسة من الخاص إلى العام، ويستخدم هذا المنهج لإتمام الجانب التطبيقي من البحث.

9/1 خطة الدراسة:

وبناء على ما سبق وانطلاقا من أهداف الدراسة وسعيا لاختبار فروضها سوف يتم

تقسيم الدراسة في الجزء التالي إلى:
القسم الثاني: الإطار النظري للدراسة.
القسم الثالث: الدراسة التطبيقية واختبار فروض الدراسة.
القسم الرابع: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.

القسم الثاني ــ الإطار النظـــــري للدراسة

3/1 عرض وتحليل الدراسات السابقة :

1- دراســــــــــة (Adelopo et al., 2018) بعنوان:

"Determinants of bank profitability before, during, and after the financial crisis"

استهدفت الدراسة تحليل أثر العوامل الاقتصادية الكلية الخاصة بالبنك وربحية البنوك قبل الأزمة المالية (1999-2006)، وخلالها (2007-2009)، وبعدها (2010-2013)، بالتطبيق على عينة من البنوك بغرب أفريقيا. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لحجم البنك على ربحيته مقاسة بمعدل العائد على الأصول. هذه النتائج التي تشير إلى أن البنوك الأكبر حجماً أكثر ربحية من البنوك الأصغر حجماً تتوافق مع حجة اقتصاديات الحجم التي تشير إلى أن البنوك الأكبر حجماً، نظراً لحجمها، يمكن أن تستفيد من انخفاض تكلفة التشغيل بسبب ميزة الحجم.

2- دراسة (Veeramoothoo and Hammoudeh, 2022) بعنوان:

"Impact of Basel III liquidity regulations on U.S. Bank performance in different conditional profitability spectrums"

استهدفت الدراسة تحليل أثر معايير ومقررات السيولة في ضوء اتفاقية بازل 3 - نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر - على ربحية البنك، بالتطبيق على عينة من البنوك

بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 2010 وحتى 2017. وتوصلت الدراسة إلى أن كلاً من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر لهما تأثير إيجابي على ربحية البنك بشكل عام ؛ ولكنه تأثير ضعيف إلا أنه يشير إلى نجاح مقررات بازل

3 في تحديد متطلبات السيولة.

3- دراسة (Le et al., 2023) بعنوان:

"Capital Requirements and Banks Performance Under Basel-III: A Comparative Analysis of Australian and British Banks"

استهدفت الدراسة استكشاف ما إذا كانت المتطلبات الخاصة برأس المال – نسبة كفاية رأس المال - وفقاً لمقررات بازل 3 فعالة في تعزيز ربحية وكفاءة القطاع المصرفي أم لا ؟، بالتطبيق على عينة مكونة من عدد (5) من أكبر بنوك في إنجلترا وعدد (5) من أكبر بنوك في أستراليا خلال الفترة من 2000 وحتى 2019. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة كفاية رأس تؤدى إلى زيادة أداء البنك مقاساً بالأرباح قبل الفوائد والضرائب، وأن نسبة كفاية رأس المال تقلل من كفاءة البنك مقاسة بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. وبالإشارة إلى متغيرات الاقتصاد الكلى نلاحظ أن ارتفاع معدلات التضخم والفائدة في إنجلترا أدى إلى تعزيز أداء البنوك، بينما انخفاض معدلات التضخم والفائدة في أستراليا أدى إلى تعزيز أداء البنوك.

4- دراســـــــة : (Al-Matari, 2023) بعنوان:

"The determinants of bank profitability of GCC: The role of bank liquidity as moderating variable-further analysis"

استهدفت الدراسة بشكل رئيسي تحليل مُحددات ربحية البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي. تم الحصول على بيانات من بنوك دول مجلس التعاون الخليجي للفترة من عام 2000 إلى عام 2018، ثم تم تحليلها باستخدام الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وتوصلت وجود تأثير إيجابي ومعنوي لحجم البنك وإدارة الأصول على أداء البنك.

5- دراســـــــة: (Bilal et al., 2024) بعنوان:

"GCC banks liquidity and financial performance: does the type of financial system matter?"

استهدفت الدراسة استكشاف ما إذا كان نوع الهيكل المالي في دول مجلس التعاون الخليجي يؤثر على العلاقة بين مخاطر السيولة وأداء البنوك خلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2021. وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير مخاطر السيولة على ربحية البنوك يختلف بين الأنظمة القائمة على البنوك والأنظمة القائمة على السوق. وعلى وجه التحديد، تُظهر النتائج أن ربحية البنوك العاملة في البلدان القائمة على البنوك

تتأثر بشكل إيجابي بمخاطر السيولة مقارنةً بنظيراتها. علاوة على ذلك، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين حجم البنوك وأدائها.

6- دراســــــــــة : (أحمد، 2025) بعنوان: نموذج مقترح لقياس أثر مستوى الإفصاح عن المخاطر و الشمول المالي على أداء البنك في ضوء مقررات لجنة بازل (دراسة تطبيقية) ، استهدفت الدراسة أولاً: تحليل أثر مستوى الإفصاح عن المخاطر والشمول المالي على أداء البنك. ثانياً: تحليل أثر الدور المعدل لمقررات لجنة بازل على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر والشمول المالي وبين أداء البنك، بالتطبيق التطبيق على عينة من البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية ودولة جنوب أفريقيا خلال الفترة من 2018 وحتى 2022. فيما يتعلق ببيئة التطبيق بدولة جنوب أفريقيا، توصلت إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكلاً من مستوى الافصاح عن المخاطر ومستوى الافصاح عن الشمول المالي على الأداء المالي للبنك. وفيما يتعلق ببيئة التطبيق بدولة بجمهورية مصر العربية، توصلت إلى وجود تأثير إيجابي وغير معنوي لمستوى الافصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنك، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمستوى الافصاح عن الشمول المالي على الأداء المالي للبنك.

وبعد عرض وتحليل الدراسات السابقة، يتضح للباحث ما يلى:

1-يتضح للباحث من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها تنقسم إلى مجموعتين من حيث علاقتها بموضوع هذه الدراسة: المجموعة الأولى: الدراسات التي تناولت أثر مقررات لجنة بازل على الأداء المالي، المجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت أثر خصائص البنك على الأداء المالي

2-يتضح للباحث عدم تناول الدراسات السابقة – في ضوء علم الباحث - دراسة أثر خصائص البنك (حجم البنك، عمر البنك) كمتغيرات معدلة على العلاقة بين مقررات بازل وأداء البنك، حيث اتبعت الدراسات السابقة مدخلاً جزئياً بالتركيز على تناول أثر المتغيرات التالية بشكل منفرد ومستقل (نسبة كفاية رأس المال، الرافعة المالية) على أداء البنك، ومن ثم فإن توسيع نطاق هذه الدراسة باتباع مدخل أكثر شمولاً يعتبر أمراً جديراً بالدراسة، حيث سيتم دراسة الأثر الإجمالي والتفاعلي لهذه المتغيرات معاً على أداء البنك.

3- يلاحظ الباحث أن معظم الدراسات التي تناولت أثر مقررات بازل على أداء وربحية البنوك قد تمت في بيئات متقدمة مثل دراسة (Le et al., 2023) التي تمت في أستراليا وإنجلترا ودراسة (Veeramoothoo and Hammoudeh, 2022)، وقليل من الدراسات تمت في السياق الأفريقي خاصة في اقتصاد ناشئ مثل مصر. ويتفق الباحث مع دراسة (Obadire et al., 2022) في أن النتائج المتعلقة بتأثير بازل 3 في البلدان المتقدمة قد لا تنطبق على البلدان الأفريقية بسبب الاختلافات في أساسيات البلد الفريدة مثل النفوذ السياسي في اللوائح المصرفية والإشراف عليها وتشريعات البنك المركزي واستقلاله وحجم البلد والناتج المحلي الإجمالي وتصنيف المخاطر والعوامل الاقتصادية والعوامل المؤسسية المحلية مثل حجم البنك وقواعد ومعايير حوكمة الشركات.

وتأسيساً على ما سبق تتمثل الإضافة والمساهمة العلمية التي يسعى الباحث إلى تقديمها من خلال الدراسة الحالية في: إن معظم الدراسات السابقة التي قامت بتحليل أثر مقررات بازل على أداء البنك اقتصرت على دراسة التأثير المباشر ولم تأخذ في الاعتبار "التأثير المعدل" للأبعاد الأخرى. ولذلك، فمن المفيد دراسة ما أهمله حتى الآن الباحثون السابقون واستخلاص رؤى جديدة حول الأداء المالي خارج ذلك المنظور الضيق. وهذا ما سيقوم به الباحث من خلال دراسة أثر مقررات بازل على الأداء المالي في ضوء الدور المعدل لخصائص البنك كمتغيرات جديدة لم تتناولها الدراسات السابقة – على حد علم الباحث – وهي: حجم البنك، وعمر البنك، كمتغيرات معدلة في الدراسة.

1/2 مفهوم وطبيعة وتطور مقررات بازل:

مقررات بازل هي مجموعة من القواعد والمعايير المتفق عليها دولياً والتي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية وآخرها بازل III التي تم إصدارها في عام 2010 استجابة للأزمة المالية خلال الفترة من 2007 وحتى 2009، وتهدف هذه المعايير إلى تعزيز وتقوية التنظيم والإشراف والرقابة وإدارة المخاطر بالبنوك، وهذه المعايير تمثل الحد الأدنى من المتطلبات التي تلتزم البنوك بتنفيذها في ضوء الإطار الزمنى الذي تحدده اللجنة (Le et al.,2020).

صدرت وثيقة بازل I في عام 1988، وركزت الوثيقة على دعامة واحدة وهي الحد الأدنى المطلوب لرأس المال. صدرت اتفاقية بازل II في عام 2004، وتشتمل مقررات بازل II على ثلاثة دعائم: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، عملية المراجعة الرقابية، انضباط السوق (الافصاح). تم نشر اتفاقية بازل III في عام 2010 بهدف تعزيز مرونة البنوك من أجل تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات المالية. بالإضافة إلى ذلك، رفعت بازل III نوعية وكمية قاعدة رأس المال التنظيمي وعززت تغطية المخاطر لإطار رأس المال من خلال تعزيز التنظيم والإشراف والحوكمة وإدارة المخاطر للقطاع المصرفي (أحمد، 2025).

2/2 مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه:

كان أداء البنوك وما زال موضوعاً ذا أهمية كبيرة على مدار الثلاثين عاماً الماضية على الأقل لارتباطه الوثيق بالصحة العامة للاقتصاد. ومن المرجح أن ينجح القطاع المصرفي القوي والمستقر في تجاوز الصدمات السلبية التي يتعرض لها القطاع المالي والاقتصاد ككل. واستجابة للأزمة المالية التي حدثت في 2007-2009 أصدرت لجنة بازل اتفاقية بازل III في عام 2010، والتي اشتملت على ركائز متعددة للتنظيم الرقابة وإدارة المخاطر، منها تحسين بنية ونوعية وجودة القاعدة الرأسمالية ووضع معايير عالمية لإدارة مخاطر السيولة وفرض نسبة الرافعة المالية (Veeramoothoo and Hammoudeh, 2023).

يعد الأداء المالي مقياس لمدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها المالية خاصةً تحقيق أرباح مرضية، وإدارة أصولها والتزاماتها وقدرتها على خلق القيمة لكافة أصحاب المصالح خلال فترة زمنية معينة. كما ينظر إلى الأداء المالي على أنه مقياس عام للصحة المالية العامة للشركة. وهناك العديد من المؤشرات لقياس الأداء المالي للمنشآت، ويمكن تصنيف هذه المقاييس إلى مجموعتين هما: المقاييس المحاسبية والمقاييس القائمة على السوق، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المقاييس المحاسبية بشكل عام ونسب الربحية بشكل خاص متمثلة في معدل العائد على الأصول، نظراً لما يلى (أحمد، 2025):

1- إن كثير من الدراسات اعتمدت على المقاييس التي تستند إلى المحاسبة لأن بيانات المحاسبة قد تم تدقيقها من جانب المراجع الخارجي و بالتالي فمن المرجح أن تكون أكثر مصداقية.

2- إن المقاييس المحاسبية لا تتأثر بالمضاربات التي تحدث في السوق.
3- إن استخدام هذه المقاييس سيسمح لأصحاب المصلحة باستخلاص استنتاجات أكثر عمقا فيما يتعلق بالأداء المالي للمنشأة حيث يقيس العائد على الأصول كفاءة إجمالي أصول المؤسسة في توليد الأرباح خلال فترة زمنية محددة و كلما ارتفعت نسبة دوران الأصول الإجمالية، زادت القدرة التشغيلية للمؤسسة.

وترى دراسة (O'Connell, 2023) أنه توجد العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء البنك:

أولاً ـ عوامل مرتبطة بالبنك: نسبة كفاية رأس المال، مخاطر الائتمان، حجم الودائع والأصول، السيولة، الإنتاجية، إدارة النفقات والتكاليف، حجم البنك، معدل نمو القروض.

ثانياً ـ عوامل مرتبطة بالصناعة: التركز: وهو سيطرة عدد قليل من البنوك على الحصة السوقية.

ثالثاً ـ عوامل مرتبطة بالاقتصاد الكلى: التضخم، الناتج الدوري: ويشير إلى التقلبات في المستوى العام للنشاط الاقتصادي (الذي يُقاس بالناتج المحلي الإجمالي أو غيره من مؤشرات الناتج) المرتبطة بدورة الأعمال.

3/2 أثر نسبة كفاية رأس المال على أداء البنك

تعد كفاية رأس المال واحدة من أهم مؤشرات الصحة المالية للبنك، حيث تضمن مصالح المساهمين وأموال المودعين وتمنع إفلاس البنوك وتحافظ على بقاء البنوك على قيد الحياة. تشير هذه النسبة إلى ما إذا كان لدى البنك رأس مال كافٍ لتحمل الخسائر غير المتوقعة في المستقبل. إذا كان معدل كفاية رأس المال مرتفعاً، فهذا يعني أن البنوك يمكنها استيعاب الخسائر غير المتوقعة (Quoc Trung, 2021).

تمثل هذه النسبة العلاقة بين عناصر القاعدة الرأسمالية للبنك (بسط النسبة) والأصول الخطرة المرجحة بأوزان (مقام النسبة)، حيث تعمل هذه النسبة على مقابلة المخاطر المصرفية واستيعاب الخسائر غير المتوقعة التي لا تغطيها المخصصات مع ضمان حماية أموال المودعين وباقي الدائنين الآخرين في حالة تصفية أصول البنك (البنك المركزي المصرى،2012). ويتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً للمعادلة الآتية (BCBS,2011):

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}} \geq 10.5\%$$

وتكمن الحكمة أو العلة من وراء ترجيح أصول البنك بالمخاطر في أن تلك المخاطر تعتبر بمثابة خسائر محتملة الحدوث أو التحقق، ويعنى تحقق المخاطر ببساطة تحقيق البنك لخسائر بسبب الاستثمار في هذا الأصل، فالخسائر تكون كامنة في المخاطر عند تحققها والعكس صحيح، فالأرباح تكون كامنة في المخاطر عند عدم تحققها وعند التحوط الكافي لها (الألفى،2020).

تعد العلاقة بين كفاية رأس المال وأداء البنوك من القضايا المهمة التي تقلق البنوك. وعلى وجه الخصوص، تعد كيفية تأثير رأس مال البنوك على أدائها بعد الأزمة المالية خلال الفترة من 2008 وحتى 2009 ذات أهمية بالغة لصانعي السياسات المصرفية الذين يدرسون ويتوقعون أثر اللوائح المصرفية على المستويين الجزئي والكلي. ويثير هذا الأمر تساؤلات حول ما إذا كان رأس المال المرتفع يُحسّن أداء البنوك أم يُخفّفه، وبالتالي، مدى أهمية هذا التأثير للجهات التنظيمية التي تُقيّم مستويات رأس المال ومتطلباته الصريحة الأخرى بموجب اتفاقية بازل 3 لفهم استقرار البنوك (Le et al., 2023).

حتى يومنا هذا، لا يوجد اتفاق قوي في الفكر المحاسبي حول العلاقة بين متطلبات رأس المال وأداء البنوك. فمن ناحية، قد توصلت دراسة (Le et al., 2023) إلى أن نسبة كفاية رأس المال لها تأثير سلبي على الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول. بينما توصلت دراسة (Gabriel,2016) والتي تمت على عينة من البنوك الأوربية إلى وجود تأثير إيجابي لنسبة كفاية رأس المال على الربحية.

4/2 أثر نسبة الرافعة المالية على أداء البنك

يتم حساب هذه النسبة وفقاً للمعادلة التالية (أحمد، 2025):

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال بعد الاستبعادات}}{\text{الأصول داخل و خارج الميزانية غير مرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 3\%$$

وتوصلت دراسة (Bolfek et al., 2024) إلى أن البنوك التي تبنت مبكراً نسبة الرفع المالي لبازل III ليست أكثر ربحية أو كفاءة مقارنة بالبنوك التي تبنت متأخرة كما كان متوقعاً. وتوصلت دراسة (Barth and Miller, 2018) إلى أن فائدة نسبة الرافعة المالية التي اقترحتها بازل III هي تقليل احتمال حدوث أزمة مصرفية.

5/2 الدور المعدل لخصائص البنك:

تؤكد دراسة (Grzeta et al.,2023) على أن أي قواعد تنظيمية أو مقررات جديدة ستؤدى إلى فرض أعباء إدارية وتنظيمية إضافية قد تؤدى إلى فشل البنوك الصغيرة في المستقبل أو اندماج هذه البنوك مع بنوك أكبر، مما يؤدى إلى زيادة التركز في القطاع المصرفي. ولذلك لا يجب تطبيق القواعد التنظيمية بالتساوي على جميع البنوك حيث يجب التمييز بين البنوك الصغيرة والبنوك الكبيرة عند إدخال قواعد تنظيمية جديدة من أجل الإبقاء على المنافسة الحقيقية.

ويتفق الباحث مع دراسة (أحمد، 2025) في أن تطبيق إصلاحات بازل 3 يجب أن يراعى حجم البنك، لأن هذه الاصلاحات تتطلب موارد مالية كبيرة للتنفيذ، وهذا يؤدى إلى زيادة في التكاليف التي تتكبدها بنوك كما يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية نتيجة انخفاض الربح.

ومما سبق يتضح للباحث أن خصائص البنك خاصة حجم وعمر البنك قد يكون لها تأثير على العلاقة بين بين مقررات بازل والاداء المالي، وهذا ما سيتم التعرف ليه من خلال الدراسة التطبيقية.

القسم الثالث ـ الدراسة التطبيقية واختبار الفروض:

1/3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية (38) بنك، وتتمثل عينة الدراسة في أكبر (20) بنك من حيث متوسط حجم الأصول خلال الفترة من 2018 وحتى 2024. وقام الباحث باختيار أكبر 20 بنك من حيث حجم الأصول لأنها تشترك في بعض الخصائص التي تعزز دقة تحليل المحتوى (أحمد، 2025).

2/3 متغيرات الدراسة وطرق قياسها

يوضح الجدول رقم (1) متغيرات الدراسة وطرق قياسها.

جدول رقم (1) متغيرات الدراسة وطرق قياسها

المتغيرات	الرمز	طريقة القياس
المتغيرات المستقل		
نسبة كفاية رأس المال	CAD	إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر
نسبة الرافعة المالية	LEV	الشريحة الأولى لرأس المال بعد الاستبعادات إلى الأصول داخل وخارج الميزانية غير مرجحة بأوزان المخاطر
المتغير التابع		
الأداء المالي	ROA	معدل العائد على الأصول
المتغيرات المعدلة		
حجم البنك	BAS	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام
عمر البنك	BAG	عدد السنوات منذ التأسيس
المتغيرات الرقابية		
حجم مجلس الإدارة	BS	عدد أعضاء مجلس الإدارة
تنوع الجنسين	BD	عدد أعضاء مجلس الإدارة من النساء إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس
القيد بالبورصة	LIST	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة كون البنك مقيد والقيمة (0) بخلاف ذلك
حجم مكتب المراجعة	AT	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة كون المراجع الخارجي من ضمن الأربعة الكبار والقيمة (0) بخلاف ذلك

3/3 الإحصاءات الوصفية

يوضح الجدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لكل متغير في الدراسة. بلغت أقل قيمة لمعدل العائد على الأصول 0.1% وأكبر قيمة 5.3% بمتوسط 2%. كما بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال 18.8%. وبلغت أدنى درجة للرافعة المالية 4% وأكبر درجة 12% بمتوسط 7.9%. وبلغ متوسط عدد أعضاء مجلس إدارة البنك 10 أعضاء منهم حوالي 16% من النساء. وبلغ متوسط نوع مكتب المراجعة 82%، وهذا يعنى أن 82% من البنوك بمصر تتجه نحو مكاتب المراجعة الأربعة الكبار لتحسين جودة التقارير المالية. وبلغ متوسط القيد بالبورصة 67%، كما بلغ متوسط حجم البنك 2.11 مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

جدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية

Variable	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
ROA	.001	.053	.02099	.000779	.010454
CAD	.10	.32	.1886	.00336	.04513
LEV	.04	.12	.0789	.00167	.02242
BS	5	14	9.80	.104	1.400
GD	.00	.44	.1613	.00680	.09127
LIST	0	1	.67	.035	.471
AT	0	1	.82	.029	.383
BAS	1.50	3.70	2.1133	.03485	.46754
BAG	11	128	51.53	1.940	26.032

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج SPSS

4/3 مصفوفة ارتباط بيرسون

قبل تنفيذ الانحدار المتعدد يجب التأكد من عدم وجود علاقات متداخلة بين المتغيرات المستقلة، ولمعرفة ذلك يتوجب استخدام مصفوفة ارتباط بيرسون. يوضح الشكل رقم (1) أن نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لا تظهر أى دليل على مستوى غير مقبول من التعددية الخطية. فى الواقع، أعلى معامل ارتباط هو 0.338 بين تنوع الجنسين وحجم مجلس الإدارة. فوفقاً لدراسة (Ahmed et al., 2024) لا توجد مشكلة للتعددية الخطية طالما أن معامل الارتباط بين ± 0.8، وهو ما يؤكد تحقق شرط عدم وجود علاقات متداخلة بين المتغيرات المستقلة.

Correlations

		ROA	CAD	BS	GD	LIST	AT
ROA	Pearson Correlation	1	.333**	.162*	.315**	.298**	.146
	Sig. (2-tailed)		.000	.030	.000	.000	.051
CAD	Pearson Correlation	.333**	1	.224**	.227**	.285**	.037
	Sig. (2-tailed)	.000		.003	.002	.000	.617
BS	Pearson Correlation	.162*	.224**	1	-.338-**	-.083-	.006
	Sig. (2-tailed)	.030	.003		.000	.268	.934
GD	Pearson Correlation	.315**	.227**	-.338-**	1	.326**	.012
	Sig. (2-tailed)	.000	.002	.000		.000	.877
LIST	Pearson Correlation	.298**	.285**	-.083-	.326**	1	-.015-
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.268	.000		.840
AT	Pearson Correlation	.146	.037	.006	.012	-.015-	1
	Sig. (2-tailed)	.051	.617	.934	.877	.840	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

شكل رقم (1): نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون

5/3 اختبارات الفروض وتحليل النتائج

قام الباحث ببناء النماذج التالية لاختبار فروض الدراسة.

نموذج الانحدار الأول لاختبار الفرض الأول

النموذج الأول

$$ROA= \beta_0 + \beta_1 CAD+ \beta_2 BS+ \beta_3 BD+ \beta_4 LIST+\beta_5 AT+ e$$

نموذج الانحدار الثاني لاختبار الفرض الثانى

النموذج الثانى

$$ROA= \beta_0 + \beta_1 LEV+ \beta_2 BS+ \beta_3 BD+ \beta_4 LIST+\beta_5 AT+ e$$

نموذج الانحدار الثالث لاختبار الفرض الثالث

النموذج الثالث

$$ROA= \beta_0 + \beta_1 CAD+ \beta_2 BAS + \beta_3 CAD*BAS+ \beta_4 BS+ \beta_5 BD+ \beta_6 LIST+\beta_7 AT+ e$$

نموذج الانحدار الرابع لاختبار الفرض الرابع

النموذج الرابع

$$ROA= \beta_0 + \beta_1 LEV+ \beta_2 BAS + \beta_3 LEV*BAS+ \beta_4 BS+ \beta_5 BD+ \beta_6 LIST+\beta_7 AT+ e$$

نموذج الانحدار الخامس لاختبار الفرض الخامس

النموذج الخامس

$$ROA= \beta_0 + \beta_1 CAD+ \beta_2 BAG + \beta_3 CAD*BAG+ \beta_4 BS+ \beta_5 BD+ \beta_6 LIST+\beta_7 AT+ e$$

نموذج الانحدار السادس لاختبار الفرض السادس

النموذج السادس

$$ROA= \beta_0 + \beta_1 LEV+ \beta_2 BAG+ \beta_3 LEV*BAG+ \beta_4 BS+ \beta_5 BD+ \beta_6 LIST+\beta_7 AT+ e$$

جدول رقم (3) تقديرات نموذج الانحدار لاختبار الفرض الأول والثانى والثالث

Variables	Model 1 dependent variable ROA	Model 2 dependent variable ROA	Model 3 dependent variable ROA
Main Effects			
CAD	**0.036 ** (0.037)**		**0.040 ** (0.012)**
LEV		**0.217*** (0.000)**	
BAS			**-0.090 *** (0.000)**
Moderation Effects			
CAD*BAS			**0.052 *** (0.000)**
Control Variables			
BS	**0.002 *** (0.001)**	**0.001** (0.026)**	**0.002 *** (0.000)**

BD	**0.035 *****	**0.019****	**0.048 *****
	(0.000)	**(0.021)**	**(0.000)**
LIST	**0.004 ****	**0.001**	**0.000**
	(0.013)	**(0.669)**	**(0.913)**
AT	**0.004 ****	**0.003 ****	**0.003 ****
	(0.036)	**(0.035)**	**(0.039)**
Constant	**-0.015 ****	**-0.014 ****	**0.001**
	(0.013)	**(0.012)**	**(0.821)**
R-squared	**0.259**	**0.372**	**0.367**
Adjusted R Square	**0.237**	**0.354**	**0.341**
****** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1***			

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (3) نتائج نماذج الانحدار من النموذج الأول إلى النموذج الثالث، ويلاحظ من خلال نتائج النموذج الأول أن معامل التحديد المعدل بلغ 23.7%، وهذا يعنى أن المتغير المستقل (نسبة كفاية رأس المال) يفسر 23.7% من التباين الحاصل في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) والباقي 76.3% يرجع إلى عوامل أخرى. كما تشير نتائج النموذج الأول أن نسبة كفاية رأس المال لها تأثير إيجابي ومعنوي على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعنى قبول الفرض الأول. ويلاحظ من خلال نتائج النموذج الثاني أن معامل التحديد المعدل بلغ 35.4%، وهذا يعنى أن المتغير المستقل (نسبة الرافعة المالية) يفسر 35.4% من التباين الحاصل في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول). كما تشير نتائج النموذج الثاني أن نسبة الرافعة المالية لهل تأثير إيجابي ومعنوي على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 1%، وهذا يؤدى إلى قبول الفرض الثاني. وبالنسبة للنموذج الثالث فقد تم إدخال حجم البنك كمتغير معدل على العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال والأداء المالي، وقد بلغ معامل التحديد المعدل للنموذج الثالث بعد إدخال حجم البنك كمتغير معدل 34.1% أي أن القدرة التفسيرية للنموذج الثالث زادت بمقدار 10.4% حيث أن معامل التحديد المعدل للنموذج الأول كان 23.7%. وتشير نتائج النموذج الثالث إلى أنه بعد إدخال حجم البنك كمتغير معدل (تفاعل حجم البنك مع نسبة كفاية رأس المال) ظل التأثير إيجابياً ومعنويا، وبالتالي يتم قبول الفرض الثالث.

يوضح الجدول رقم (4) نتائج نماذج الانحدار من النموذج الرابع إلى النموذج السادس، وبالنسبة للنموذج الرابع فقد تم إدخال حجم البنك كمتغير معدل على العلاقة بين نسبة الرافعة المالية والأداء المالي، وقد بلغ معامل التحديد المعدل للنموذج الرابع بعد إدخال حجم البنك كمتغير معدل 41.5% أي أن القدرة التفسيرية للنموذج الثالث زادت بمقدار 6.1% حيث أن معامل التحديد المعدل للنموذج الثاني كان 35.4%. وتشير نتائج النموذج الرابع إلى أنه بعد إدخال حجم البنك كمتغير معدل (تفاعل حجم البنك مع نسبة الرافعة المالية) ظل التأثير إيجابياً ومعنويا، وبالتالي يتم قبول الفرض الرابع. وبالنسبة للنموذج الخامس فقد تم إدخال عمر البنك كمتغير معدل على العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال والأداء المالي. وتشير نتائج النموذج الخامس إلى أنه بعد إدخال عمر البنك كمتغير معدل (تفاعل عمر البنك مع نسبة كفاية رأس المال) تحول التأثير من إيجابي ومعنوي إلى إيجابي وغير معنوي، وبالتالي يتم رفض الفرض الخامس. وبالنسبة للنموذج السادس فقد تم إدخال عمر البنك كمتغير معدل على العلاقة بين نسبة الرافعة المالية والأداء المالي. وتشير نتائج النموذج السادس إلى أنه بعد إدخال عمر البنك كمتغير معدل (تفاعل عمر البنك مع نسبة الرافعة المالية) تحول التأثير من إيجابي ومعنوي إلى إيجابي وغير معنوي، وبالتالي يتم رفض الفرض السادس.

جدول رقم (4) تقديرات نموذج الانحدار لاختبار الفرض الرابع والخامس والسادس

Variables	Model 4 dependent variable ROA	Model 5 dependent variable ROA	Model 6 dependent variable ROA
Main Effects			
CAD		0.034*	
		(0.066)	
LEV	0.180 ***		0.177 ***
	(0.000)		(0.000)
BAS	-0.008 ***		
	(0.000)		
BAG		0.000***	0.000**
		(0.000)	(0.020)
Moderation Effects			
LEV*BAS	0.231 ***		
	(0.010)		
CAD*BAG		0.001	
		(0.618)	
LEV*BAG			0.001
			(0.476)
Control Variables			
BS	0.002 ***	0.001***	0.001 **
	(0.001)	(0.005)	(0.032)
BD	0.034 ***	0.044***	0.030 ***
	(0.000)	(0.000)	(0.001)
LIST	-0.001	-0.003	-0.004 *
	(0.496)	(0.120)	(0.072)
AT	0.004 ***	0.002	0.002
	(0.010)	(0.220)	(0.165)
Constant	-0.002	0.002	-0.002
	(0.762)	(0.768)	(0.769)
R-squared	0.438	0.356	0.415
Adjusted R Square	0.415	0.329	0.391

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1*

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامج SPSS

القسم الرابع ـ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

1/4 النتائج

1- تم قبول الفرض الأول، وهو وجود تأثير إيجابي ومعنوي لنسبة كفاية رأس المال على الأداء المالي.
2- تم قبول الفرض الثاني، وهو وجود تأثير إيجابي ومعنوي لنسبة الرافعة المالية على الأداء المالي.
3- تم قبول الفرض الثالث، وهو وجود تأثير معنوي لحجم البنك على العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال والأداء المالي.
4- تم قبول الفرض الرابع، وهو وجود تأثير معنوي لحجم البنك على العلاقة بين نسبة الرافعة المالية والأداء المالي.
5- تم رفض الفرض الخامس، وهو وجود تأثير معنوي لعمر البنك على العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال والأداء المالي.
6- تم رفض الفرض السادس، وهو وجود تأثير معنوي لعمر البنك على العلاقة بين نسبة الرافعة المالية والأداء المالي.

2/4 التوصيات:

1- يجب على البنوك المركزية متابعة البنوك في التنفيذ لصحيح لمقررات بازل لتحسين الاستقرار المالي للبنوك.
2- ضرورة قيام إدارات البنوك بأخذ خصائص البنك عند التحديد لصحيح لمحددات ربحية البنك.

3/4 مجالات البحث المستقبلية:

1- أثر الدور المعدل لآليات حوكمة الشركات على العلاقة بين مقررات لجنة بازل وقيمة البنك.
2- أثر الدور المعدل لآليات حوكمة الشركات على العلاقة بين مقررات لجنة بازل وكفاءة الاستثمار.

المراجـــــــــــــع:

أولاً: المراجع العربية
الألفي، أحمد،2020"مناهج إدارة المخاطر المصرفية في إطار بازل I-II-III-IV"،بدون ناشر.
البنك المركزي المصرى،2012،" التعليمات الرقابية بشأن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل ".
أحمد، محمد مشرح على، 2025،" نموذج مقترح لقياس أثر مستوى الإفصاح عن المخاطر و الشمول المالي على أداء البنك في ضوء مقررات لجنة بازل (دراسة تطبيقية)"، رسالة دكتوراه، رسالة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Adelopo, I., Lloydking, R. and Tauringana, V. (2018), "Determinants of bank profitability before, during, and after the financial crisis", *International Journal of Managerial Finance*, Vol. 14 No. 4, pp. 378-398.

Ahmed, M.M.A., Hassan, D.K.A.E.S.A. and Magar, N.H.A. (2024), "The moderating role of board gender diversity on the relationship between audit committee characteristics and financial performance: evidence from Egypt", *Journal of Financial Reporting and Accounting*.

Al-Matari, E. M. (2023). The determinants of bank profitability of GCC: The role of bank liquidity as moderating variable—further analysis, *International journal of finance & economics*, 28(2), 1423-1435.

Barth, James R., and Stephen Matteo Miller. (20180. Benefits and costs of a higher bank "leverage ratio", *Journal of Financial Stability*, 38: 37–52

Basel III, B. C. B. S. (2011). A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems revised version June 2011. Basel Committee on Banking Supervision.

Bilal, Z., AlGhazali, A., & Samour, A. (2024). GCC banks liquidity and financial performance: does the type of financial system matter?, *Future Business Journal*, 10(1).

Bolfek, M., Mažer, K. P., & Bolfek, B. (2024). What Are the Differences in the Area of Profitability and Efficiency When Early and Late Adopters Are Analyzed Regarding the Basel III Leverage Ratio?, *Journal of Risk and Financial Management*, 17(1), 31.

Bouheni, F. B., Ameur, H. B., Cheffou, A. I., & Jawadi, F. (2014). The effects of regulation and supervision on European banking profitability and risk: A panel data investigation, *Journal of Applied Business Research*. 30(6), 1665.

Gabriel, G. (2016). The impact of the Basel 3 capital requirements on the performance of European banks.

Gržeta, I., Žiković, S., & Tomas Žiković, I. (2023). Size matters: analyzing bank profitability and efficiency under the Basel III framework, *Financial innovation*, 9(1), 1-28.

Le, T. N. L., Nasir, M. A., & Huynh, T. L. D. (2023). Capital requirements and banks performance under Basel-III: A comparative

analysis of Australian and British banks, *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 87, 146-157.

Obadire, A. M., Moyo, V., & Munzhelele, N. F. (2022). Basel III capital regulations and bank efficiency: Evidence from selected African Countries, *International Journal of Financial Studies*, 10(3), 57.

O'Connell, M. (2023). Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability: evidence from the UK, *Studies in Economics and Finance*, 40(1), 155-174.

Ozili, P. K. (2015). Determinants of bank profitability and Basel capital regulation: Empirical evidence from Nigeria, *Research Journal of Finance and Accounting*, 6(2).

Quoc Trung, N. K. (2021). Determinants of bank performance in Vietnamese commercial banks: an application of the camels model, *Cogent Business & Management*, 8(1).

Veeramoothoo, S., & Hammoudeh, S. (2022). Impact of Basel III liquidity regulations on US Bank performance in different conditional profitability spectrums, *The North American Journal of Economics and Finance*, 63.